

222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2013

أكد مرشح التحالف الإسلامي الوطني عن الدائرة الثانية أحمد لاري أن من الإيجابيات التي تحققت من حكم المحكمة الدستورية هو إعطاء صوت الناخب وضعه وحجمه المفروض والحقيقي بعيدا عن التلاعب به عبر تحالفات المصالح الانتخابية. ورأى أن «الوعي السياسي للناخب الكويتي يحتل مرتبة متقدمة على غيره من شعوب المنطقة»، مشيرا في حوار له مع «الأنباء» إلى أن العبرة المستوحاة من تجربة مجلسي أمة فبراير ثم ديسمبر 2012، تؤكد «انحياز أغلبية المواطنين الكويتيين بكل أطرافهم (ناخبين ومرشحين)، إلى حالة الاستقرار التي ترسخت بحكم «الدستورية»، مما يؤشر إلى مشاركة فاعلة في الانتخابات، يتوقع أن تتراوح بين 55% و60%. وقال لاري إن انهيار مشروع جبهة «الأغلبية المقاطعة» بات أمرا واقعا، وأن الواقع السياسي في الكويت بعد حكم «الدستورية» لن يكون كما كان قبله. وشدد على أهمية أن يأتي مجلس أمة يمثل غالبية شرائح المجتمع، وأن توابك الحكومة الجديدة تطلعات المواطنين وتوابك طموحاتهم، وعليها المبادرة إلى إحداث ثورة في أداؤها، ودعا لاري الناخبين إلى اختيار من يرونه الأصلاح لتمثيلهم. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

حاوره: سلطان العبدان

مرشح الدائرة الثانية أكد أن الوعي السياسي للناخب الكويتي يحتل مرتبة متقدمة بممارسة الديمقراطية

أحمد لاري لـ «الأنباء»: العبرة من مجلسي فبراير وديسمبر 2012 تؤكد انحياز الكويتيين إلى خيار الاستقرار وإنجاز الأولويات

تشكيل الحكومة الجديدة، المدعوة بدورها، لأن يكون لديها رؤية استراتيجية، افتقدتها الحكومات السابقة، وأن توابك تطلعات المواطنين وتلبي طموحاتهم. المطلوب أيضا حكومة تباير إلى إحداث ثورة في أداؤها، لأنه لم يعد مقبولا الاستمرار على النهج السابق، وتقديم الرؤى النظرية للتنمية، بينما الواقع العملي يبين انغماس البعض في الكسب غير المشروع، والهدر المستمر للثروة البشرية قبل التزوير المادية، حكومة تأخذ زمام المبادرة بوضع حد للفساد المالي والإداري المستشري في أجهزة الدولة، والذي يعيق كل محاولات التقدم.

انهيار مشروع

جبهة «الأغلبية

المقاطعة» بات

أمرا واقعا

على الناخب حسن

الاختيار.. والمجلس

القادم مطالب

بإكمال الإنجازات

أنجزنا قوانين

المشروعات

الصغيرة وصندوق

الأسرة والتأمين

ضد البطالة والرعاية

السكنية والقرض

الإسكاني ورفع

العلاوة الاجتماعية

وعلاوة الأولاد

للموظفة الكويتية

من الضروري وضع

مخرجات العملية

الانتخابية بالاعتبار

عند تشكيل

الحكومة الجديدة

ومطلوب ثورة في

أداؤها

سأهمنا في إقرار

زيادة المرتبات

والمعاشات

التقاعدية ورفع

سن التقاعد إلى

65 عاماً مع منح

استثناء للأطباء

وأستاذة الجامعة

و«التطبيقي»

الكويتيين بكل أطرافهم وتياراتهم (ناخبين ومرشحين) إلى حالة الاستقرار التي ترسخت بحكم «الدستورية»، مما يؤشر إلى مشاركة فاعلة في الانتخابات، يتوقع أن تبلغ نسبة مرتفعة تتراوح بين 55% و60%. إضافة إلى ذلك، بدأ انهيار مشروع جبهة «الأغلبية المقاطعة» أمرا واقعا بفعل تصدعها والانفصاض عنها، وسقوط رهانها على تعطيل الانتخابات وإعادة عقاربها إلى مربع مخططاتهم بالهيمنة ومصادرة خيارات الناخبين لصالح أجنداتهم ومخططاتهم.

ثلاث رسائل

ماذا يقول أحمد لاري

للكويتيين؟

نحن على العهد معكم بالاستمرار في تبني القوانين المهمة سواء على مستوى التنمية للكويت مثل الـ «B.O.T» أو المناقصات أو تعديل المخصصة أو على مستوى رفع مستوى المعيشة للمواطنين. كريط زيادة المعاشات والرواتب بمعدلات التضخم ومنح مكافأة نهاية الخدمة لجميع المواطنين وغيرها من القضايا.

علينا تكثيف التواصل، ودعم من ترى أنه أهل لعمل الأمانة، ورسم مستقبل هذا الوطن ومستقبل الشعب، ومستقبل الأجيال القادمة، بعيدا عن الحسابات والمكاسب الخاصة والشخصية. أنتم الذين اخترتم أعضاء المجلس الأخير، وأنتم الذين نجحتم الانتخابات الماضية لتعبروا بالكويت أخطر أزمة هدأت وجودها.. ولتستقر الأمور بالأداء الطبيعي والمتوازن والحكيم فكان النجاح لكم فمرة لمشاركتكم.

وإلى المجلس القادم؟

● من المهم أن يأتي مجلس أمة يمثل غالبية شرائح المجتمع، ليكون جزءا من الحل.. لا جزءا سببيا في المشكلة.. نحتاج لأعضاء يسعون لإنقاذ البلد وليس أعضاء يسعون للمصالح الخاصة، أمام خطر يتهددنا جميعا، الأمر الذي يفرض علينا أن نضع حدا لصراعاتنا عندما تصل القضية إلى أمن البلد واستقراره، عندها لن نفيدينا الثروات والمناصب. على المجلس القادم أن يستفيد من إيجابيات تجربتنا في مجلسي فبراير وديسمبر المبطلين والبناء على تلك الإيجابيات التي تجلت بتجربة مجلس «الصوت الواحد» الأولي، وإكمال مسيرة الإنجازات التي بدأها هذا المجلس.

وما رسالتكم

للحكومة المتوقعة

تشكيلها عقب

الانتخابات؟

● لقد بات من الضروري

اعتماد منهجية جديدة في

تشكيل الحكومات بأن يتم وضع مخرجات العملية الانتخابية بالاعتبار عند



مرشح الدائرة الثانية النائب السابق أحمد لاري

الجلسات العامة ولسات اللجان التي عقدها.

برأيكم ما الذي

تعنيه هذه العبرة من

دلالات وما تحملها من

مؤشرات؟

● الجميع بات يلمس ويدرك أن حال الحراك السياسي بعد حكم المحكمة الدستورية والدعوة إلى الانتخابات في 27 يوليو الجاري (بعد أقل من عشرة أيام)، ليس كحال ما قبل الحكم. انعياز غالبية المواطنين



أحمد لاري وعدنان عبدالصمد في إحدى جلسات المجلس



النائب السابق ومرشح الدائرة الثانية أحمد لاري يتحدث في إحدى الجلسات

ماذا يمكن قوله ونحن على أبواب العودة إلى صناديق الاقتراع؟

● رغم حالة التذمر في الأوساط الشعبية من حالة عدم الاستقرار لانتخابات مجلس الأمة في السنتين المنصرمتين، فقد تحققت أكثر من إيجابية نتيجة إبطال انتخابات مجلسي فبراير 2012 وديسمبر 2012.

فالإيجابية الأولى والمهمة أن حكم المحكمة الدستورية الأخير، وان «أبطال» الانتخابات الماضية فإنه أنجز ثابتة دستورية أخرج بموجبها «الصوت الواحد» من دائرة التجاذب والطعن والتشكيك، وحصنه كقاعدة دستورية لأي انتخابات سواء القادمة في 27 يوليو الجاري، أو في المستقبل، لتكون أكثر تمثيلا لمختلف شرائح المجتمع، خالية من شوائب ومخالب الاقتراع بنظام «الأصوات الأربعة».

التحرر من التلاعب

ماذا عن الإيجابية

الثانية؟

● الإيجابية الثابتة الثانية، لا تقل أهمية عن الأولى، ذلك أن المحكمة الدستورية، أعطت صوت الناخب، وضعت وحجمه المفروض والحقيقي بعيدا عن تلاعب تحالفات المصالح الانتخابية، ووفرت له المساحة الرحبة لحرية الاختيار، لمن يراه الأصلاح لتمثله، وحمل مطالبه، وحل مشاكله والدفاع عن مستقبله، وما يشهده من استقرار وأمان ورعاية في الصحة والتعليم والسكن وغيرها من متطلبات معيشته الكريمة.

كيف تنظرون

إلى حكم المحكمة

الدستورية وتأثيره

على الواقع السياسي،

وعلى الناخب

تحديدا؟

● ثمة حقيقة، لا ينكرها إلا من يعمل على خداع الناس، وهي أن الوعي السياسي للناخب الكويتي يحتل مرتبة متقدمة على غيره من شعوب المنطقة، بفعل ممارسته للديموقراطية والعملية الانتخابية لأكثر من خمسين عاما، وبفعل حريته في الاختيار التي يكفلها الدستور.

وقد جاء حكم «الدستورية» ليحصن اختيار نائب الأمة بـ «الصوت الواحد»، ويزيد من أهمية أن يكون هذا الاختيار ناجما عن إدراك الناخب ووعيه للمسؤوليات المترتبة على اختيار من سيحمله أمانة صوته، خاصة أنه بات اليوم، وفي ضوء تجربة المجلسين المبطلين، أكثر قدرة على محاسبة ومساءلة النائب الذي منحه ثقته وصوته، على ما حققه بهذه الثقة.

العبرة لمن اعتبر

ما العبرة التي يمكن

استخلاصها من

مجلسي فبراير

وديسمبر 2012

«المبطلين»؟

● العبرة المستوحاة من هذه التجربة، تبين وبكل